

الاشتقاق

الاشتقاق هو علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالاصالة والفرعية باعتبار جوهره والقييد الاخير يخرج علم الصرف اذ يبحث فيه أيضا عن الاصلية والفرعية بين الكلم لسكن لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة . مثلا يبحث في الاشتقاق عن مناسبة نهق ونفق بحسب المادة . وفي علم الصرف عن مناسبة بحسب الهيئة فقط فامتاز أحدهما عن الآخر واندفع توهم الاتحاد (س ١٠ من ٤ العلم الخفاق من علم الاشتقاق)

وأعلم أن مدلول الجواهر بخصوصها يعرف من اللغة وانتساب بعض الى بعض على وجه كلى إن كان في الجوهرا فالاشتقاق وإن كان في الهيئة فالصرف فظهر الفرق بين العلوم الثلاثة وأن الاشتقاق واسطة بينهما . ولهذا استحسنوا تقديمه على الصرف وتأخيره عن اللغة في التعليم (آخر صفحة ٤ من العلم الخفاق)

والاشتقاق ثلاثة أقسام صغير وكبير واكبر

فالاشتقاق الصغير هو انتزاع لفظ من لفظ مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الحروف الأصلية وفي ترتيبها ومع افتراق بينهما في الوزن . مثل . ضَرَبَ . يَضْرِبُ . اضْرِبْ . ضَارِبٌ . مضروب . ضَرِيبٌ ضَرَّابٌ . أَضْرَبُ من الضرب

والاشتقاق الكبير هو قلب أحرف الكلمة الثلاثة بالتقديم

والتأخير حتى تستخرج منها كل الترا كيب الممكنة مع تشابه بينها
في المعنى واتفاق في عدد الحروف وافتراق في ترتيبها . مثل . ملك .
كلم . لسم . مكل . ملك . ولذلك يسمى قابلا

والاشتقاق الاكبر هو ابدال حرف من آخر في كلمة فتصير
كلمتين مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في مخارج الحروف المبدلة
واتفاق في مواد الحروف . مثل . نهق ، نهق ، والسراط ، الصراط .
ونثرونشر . ولذلك يسمى ابدالاً

قال ابن جنى في الخصائص وهو أول من عرف الاشتقاق

الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير فالصغير ما في أيدي
الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه
وان اختلفت صيغته ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) فأنتك تأخذ
منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسامى
والسلامة والسليم اللدنيغ أطاق عليه تفاؤلاً بالسلامة وعلى ذلك بقية
الباب اذا تأولته ؛ وبقيّة الأصول غيره كتركيب (ض ر ب) و (ج
ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك

وأما الاشتقاق الاكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة
فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً فيجتمع الترا كيب الستة وما
يتصرف من كل واحد منها عليه . وأن تباعد شيء من ذلك ردّ بالطف
الصنعة والتأويل اليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد

(مثل) أصل الكلام والقول وما يجيء من تقاليد تركيبها نحو (كلم)
(ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) وكذلك (قول)
(ق ل و) (وقل) (ول ق) (ل ق و) (ل و ق)

وهذا أغوص مذهبها وأحزن مضطربا . وذلك أنا عقدنا تقاليد
الكلام الستة على القوة والشدة وتقاليد القول الستة على الاسراع والخفة
« س ١ ص ٥٢٦ ج ١ الخصاص لابن جنى »

الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر . فالأ أكبر هو عقد تقاليد الكلمة
كلها على معنى واحد كما ذهب إليه ابن جنى في مادة قول أن تقاليد
الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقول والقول والقول والقول
والقول كما ذكر صاحب المحرر في مادة الكلمة أن خمسة منها موضوعة
لمعنى الشدة والقوة وهى الكام والسكمل واللكم والمكمل والملك
والسادس مهمل وهو اللمك « س ٢٦ ص ٢١٢ ج ٢ همع الهوامع فى
شرح جمع الجوامع للسيوطى »

الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبها
ومغايرتها فى الصيغة . والصغير أن يكون بين اللفظين تناسب فى
الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب . والكبير أن يكون بين
اللفظين تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جذب من جذب والا أكبر
أن يكون بين اللفظين تناسب فى المخرج نحو نطق من النهق «

الاشتقاق الصغير

ذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل المشتقات وذهب البصريون الى أن المصدر هو أصل المشتقات. وقد أبدى كل من الفريقين رأيه بحجج قوية وانتصر لكل فريق طائفة جلييلة من جلة علماء العربية. وخير من جاء براهين الطائفتين وفضل بعضها على بعض الأمام الجليل كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رضى الله عنه في كتابه (كتاب الأوصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) المطبوع في مدينة لندن سنة ١٩١٣ ميلادية اذ قال في المسألة ٢٨ من صفحة ١٠٢ من كتابه المذكور ما يأتي

ذهب الكوفيون الى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضرب ضرباً وقام قياماً. وذهب البصريون الى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويمتل لاعتلاله ألا ترى أنك تقول قاوم قواماً فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول قام قياماً فيمتل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ألا ترى أنك تقول ضربت ضرباً فتنصب ضرباً بضربت فوجب أن يكون فرعاً له لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول

فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل ، ومنهم من تمسك بأن قال
الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدياً للفعل
ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن الفعل أصل
والمصدر فرع والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالاً ولا مصادر لها خصوصاً
على أصلكم وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلو لم
يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود
الفرع من غير أصل . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر
فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل والفاعل
وضع له ففعل يفعله فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر
أصلاً للمصدر قالوا ولا يجوز أن يقال أن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور
الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الأبل مصدراً لصدورها
عنه لأننا نقول لانسلم بل سمي مصدراً لأنه مصدر عن الفعل كما قالوا
مركبٌ فارِهٌ ومشربٌ عذبٌ أي مزكوبٌ فارِهٌ ومشروبٌ عذبٌ
والمراد به المفعول لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدراً
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن المصدر أصل
الفعل أن المصدر يدل على زمان مطابق والفعل يدل على زمان معين
فكما أن المطابق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل وبيان ذلك
أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها لا اختصاص
له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه
اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ولهذا كانت الأفعال

ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل لأن الأزمنة الثلاثة ليختص كل فعل منها
بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل ومنهم من
تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم
يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى
الام وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر الى غيره اولى بأن يكون أصلا
مما لا يقوم بنفسه ويفتقر الى غيره . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل
على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين
الحدث والزمان المحصل والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو
الحدث وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .
ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن
المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل والفعل له أمثلة مختلفة كما أن
الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة . ومنهم من
تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته
يدل على ما لا يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ألا
ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب والضرب لا يدل على
ما يدل عليه ضرب وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل
فرع لان الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل وصار هذا كما تقول في
الآنية المصوغة من الفضة فأنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على
الآنية كما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها
فكذلك ها هنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه . ومنهم من

تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سنن في القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر باختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل . ومنهم من تمسك بأن قال لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم أكرم أكراما بانيات الهمزة ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو مكرم ومكرم لما كانا مشتقين منه فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه أدل على أنه ليس بمشتق منه . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه . الأبل مصدر فلما سعى مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه وهذا دليل لا بأس به في المسألة وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه ان شاء الله تعالى

أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن المصدر يصح لصحة الفعل ويمتل لاعتلاله فلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : الوجه الأول

أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي الا صحيحا نحو ضربته ضربا واما
أشبهه ذلك وانما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة والسكلام انما وقع في أصول
المصادر لا في فروعها. الثاني أنا نقول أنما صح لصحته واعتل لا اعتلاءه
طلباً للتشاكل وذلك لا يدل على الاصاله والفرعية وصار هذا كما قالوا يعد
والاصل فيه يؤعد فخذفوا الواو لو فوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد وتعد وتعد
والاصل فيها أوعد أوعد وتعد فخذفوا الواو وأن لم تقع بين ياء
وكسرة حملاً على يعد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد وكذلك
قالوا أكرم والأصل فيه أكرم فخذفوا احدى الهمزتين استنقالا
لاجتماعهما وقالوا تكرم وتكرم ويكرم والأصل فيها نوكرم
ونوكرم ويوكرم كما قال الشاعر . فإنه أهل لأن يوكرما فخذفوا
الهمزة وأن لم يجتمع فيها همزتان حملاً على أكرم ليجرى الباب على سنن
واحد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم فكذلك هاهنا.
والثالث أننا نقول يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي
هو فرع كما بينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو يضربن حملاً
على ضربن وهو فرع لأن الفعل المستقبل قبل الماضي وكما قال الفراء
أنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين
ولا شك ان الواحد أصل للاثنين فإذا جاز لكم أن نحمل الأصل على
الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا

امضاء

عبد الله امين